

## بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم حقوق الإنسان

المنامة 10 ديسمبر 2013

يحتفل العالم بيوم حقوق الإنسان كل عام في 10 ديسمبر، وهو اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم (III) 217A بتاريخ 10 ديسمبر 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باعتباره معيار الإنجاز المشترك لجميع الشعوب والأمم، كما إن يوم حقوق الإنسان لعام 2013 ذو أهمية خاصة في هذه السنة التي يُحتفل فيها بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان وتحمل مناسبة هذا العام شعار "عشرون عاما من العمل لأجل حقوقكم".

ولما كانت الحاجة ملحة للتعامل بمسئولية مع قضايا حقوق الإنسان ووضع السياسات المتعلقة بتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان ولأهمية الرقي والنهوض بمبادئ حقوق الإنسان والحفاظ عليها، قدم حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله وعاه مبادرة بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان والتي أقرها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، في دورته (24) التي عقدت بدولة قطر بتاريخ 26 مارس 2013م حيث تعد هذه المبادرة غير مسبوقة على مستوى العالم العربي، وتضيف بعدا جديدا للعمل العربي المشترك في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان باعتبارها آلية قانونية ضرورية لدعم منظومة حقوق الإنسان في اطار جامعة الدول العربية، كما تبرز مدى الاهتمام الذي توليه مملكة البحرين لمواكبة التحولات العصرية التي تشهدها الساحة الدولية لتعزيز دعائم حقوق الإنسان.

وعلى المستوى المحلي فقد صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بهدف تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، والعمل على ترسيخ قيمها ونشر الوعي بها، وضمان الإسهام بممارستها بكل حرية واستقلالية.

وحققت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان متمثلة في مجلس مفوضيها ولجانها الدائمة وأمانتها العامة العديد من الإنجازات خلال هذا العام من خلال متابعة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراساتها، وإحالة ما تراه إلى الجهات ذات الاختصاص، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الإتباع ومساعدتهم في اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية، والمشاركة في المحافل الدولية والمحلية، وفي اجتماعات المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمسائل حقوق

الإنسان، وإصدار المطبوعات والتقارير وعقد المؤتمرات وتنظيم الندوات وكذلك إصدار ونشر تقارير عن تطور جهود مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان والأوضاع الوطنية ذات الصلة، إذ تلقت المؤسسة الوطنية أكثر من 100 شكوى من المواطنين والمقيمين وسعت لحل معظمها بالإضافة إلى 70 طلب مساعدة قانونية، كما حضرت جلسات عدد من المحاكم لضمان محاكمة عادلة تتوافر فيها جميع الضمانات القانونية، وقامت بعدة زيارات ميدانية لأماكن الاحتجاز، وزيارة بعض المحكومين للوقوف على أحوالهم، وكذلك زيارات ميدانية لمتابعة الوضع البيئي في منطقتي وادي البحر وقلالي، وإعداد مقترح حول تعديل قانون الجنسية بشأن منح المرأة البحرينية حقاً مساوياً للرجل فيما يتعلق بجنسية أبنائها، وإعداد مقترح بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1976 في شأن الأحداث، كما أبدت المؤسسة الوطنية ملاحظاتها بشأن الاستراتيجية الوطنية للطفولة للأعوام (2013-2017).

وبهذه المناسبة، تهنى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مشيدة بالدور المهم الذي تبذله الهيئات والمؤسسات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان في مجال النشر والتوعية والتثقيف وحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي ووقف جميع أشكال الانتهاكات.

وتؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على سعيها الدؤوب لتحقيق رؤيتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين من خلال القيام باختصاصاتها وفي إطار الشراكة مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفقاً لمبادئ باريس، والعمل عن كثب والاطلاع على جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمعنوية بحقوق الإنسان من أجل التأكد من التزام الحكومة والمجتمع المدني في مملكة البحرين بالاتفاقيات والمعاهدات التي صدقت عليها الدولة أو انضمت إليها.

كما تشدد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة تناول المجتمع الدولي لسألة حقوق الإنسان على أساس الموضوعية والمصداقية وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة وهذا يشمل جميع الدول من دون انتقائية ولا تمييز ولا تسييس ولا تحريف لقضايا حقوق الإنسان.

وتدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى تضافر كافة الجهود الرسمية والأهلية للعمل والتعاون الفعال من أجل الاهتمام بتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمه ونشر الوعي به لتطبيق أكبر ضمانات سامية لحقوق الإنسان على أرض مملكة البحرين، وتؤكد على أنه كلما تضافرت هذه الجهود مع الأطراف ذات العلاقة تحقق على أرض الواقع الهدف المنشود والمتمثل في تعزيز وحماية حقوق المواطن والمقيم.